

**Crédit-bail : l'action en  
restitution du bien est  
irrecevable si le preneur a réglé  
les échéances impayées dans le  
délai imparti par la mise en  
demeure (CA. com. Casablanca  
2020)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 68645	<b>Juridiction</b> Cour d'appel de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 1115
<b>Date de décision</b> 20200309	<b>N° de dossier</b> 2020/8225/399	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Crédit-bail, Banque et établissements de crédit		<b>Mots clés</b> Restitution du bien, Paiement des arriérés, Mise en demeure, Irrecevabilité de la demande, Echéances impayées, Délai de paiement, Crédit-bail, Action prématurée, Absence de défaillance du preneur	
<b>Base légale</b>		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

Saisi d'un appel contre une ordonnance de référé constatant la résolution d'un contrat de crédit-bail et ordonnant la restitution d'un véhicule, la cour d'appel de commerce se prononce sur le caractère prématuré d'une action en résolution initiée malgré une régularisation intervenue dans le délai de mise en demeure. Le premier juge avait accueilli la demande du crédit-bailleur en retenant la défaillance du preneur.

L'appelant soutenait au contraire avoir purgé l'arriéré dans le délai qui lui était imparti, rendant l'action irrecevable. La cour relève que la mise en demeure accordait au débiteur un délai de huit jours pour s'acquitter des échéances impayées.

Elle constate que le preneur a versé une somme supérieure au montant réclamé à l'intérieur même de ce délai. La cour retient dès lors que le débiteur n'était pas en état de défaillance au moment de l'introduction de l'instance, ce qui rendait l'action du crédit-bailleur prématurée.

L'ordonnance est en conséquence infirmée et la demande initiale déclarée irrecevable.

## Texte intégral

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث تقدمت المستأنفة بواسطة نائبيها بمقال استئنافي مسجل ومؤدى عنه بتاريخ 1/12/2019 تستأنف بمقتضاه الامر الصادر بتاريخ 4/6/2019 عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 1702 في الملف رقم 1745/8104/2019 القاضي بمعاينة اخلال المدعى عليها بالتزاماتها التعاقدية وبأمر المدعى عليها بإرجاع الناقله من نوع CITROEN لوحتها المعدنية [المرجع الإداري] الى المدعية تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 300 درهم عن كل يوم تأخير مع تحميلها الصائر وبالتصريح بان هذا الامر مشمول بالتنفيذ المعجل بقوة القانون.

في الشكل:

حيث إن الاستئناف جاء مستوفيا للشروط الشكلية المتطلبة قانونا أداء وصفة وأجلا فهو مقبول شكلا.

وفي الموضوع:

حيث يستفاد من وثائق الملف والحكم المطعون فيه ان المستأنف عليها تقدمت بمقال افتتاحي مسجل ومؤدى عنه بتاريخ: 15/05/2019 أكرت للمدعى عليها الناقله من نوع CITROEN لوحتها المعدنية [المرجع الإداري]

مقابل استحقاقات محددة غير أن المكترية توقفت عن أداء الأقساط الحالة رغم إنذارها والتمست المدعية معاينة فسخ العقد الرابط بين الطرفين بالتاريخ أعلاه وأمر المدعى عليها بارجاع المنقول المذكوراليها تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 500,00 درهم عن كل يوم من تاريخ الامتناع مع الصائر والتنفيذ المعجل.

وأرفقت مقالها بالوثائق التالية: وأرفقت مقالها بالوثائق التالية: رسالة الانذار – عقد التأجير السلفي – فاتورة شراء الناقله – كشف الحساب– امر بالتحويل

وبعد استيفاء الاجراءات المسطرية صدر الحكم المستأنف والذي استأنفته المستأنفة مركزة استئنافها على الأسباب التالية :

أسباب الاستئناف

عرضت الطاعنة انه بخصوص خرق مقتضيات الفصول 37-38-39 من قانون المسطرة المدنية فان المحكمة لم تحترم مقتضيات الفصول أعلاه وان هذه النصوص ترسي شكليات معينة تحقق حماية قانونية للأطراف فاذا تخلفت هذه الشكليات فان ما ترتب عنها البطلان وان هذه الفصول من النظام العام تلزم ان يتم التبليغ طبقا لإجراءات سنها المشرع والتي تكفل علم الخصم بالدعوى وهي ما نصت عليها الفصول أعلاه والا تعرضت للبطلان وانه بالرجوع الى الملف الابتدائي سيتضح للمحكمة بان شهادة التسليم ارجعت بملاحظة ان الشركة لا توجد بالعنوان وانه كان على القاضي الابتدائي بعد تعذر تبليغ الاستدعاء للمستأنف توجيهه اليه كما يلزم القانون عن طريق البريد المضمون او بالطريقة الإدارية وان مقتضيات الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 39 من ق م ق م نصت على انه اذا تعذر على عون كتابة الضبط او السلطة الإدارية تسليم الاستدعاء لعدم العثور على طرف او على أي شخص في موطنه او محل اقامته.....وان اجتهاد قضاء محكمة النقض اعتبر في اكثر من مناسبة انه لا بد من سلوك طريق التبليغ عن طريق البريد المضمون مع الاشعار بالتوصل ان تعذر العثور على المطلوب تبليغه طبقا لمقتضيات الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 39 من ق م ق م، وان المحكمة عندما اكتفت بالقول بان الطرف تخلف رغم استدعائه كان عليها ان تتأكد توصله بالاستدعاء من عدمه لما في ذلك من تأثيرها على

قضائها وعدم قيامها بذلك يجعل قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه وخارقا للقانون وان محكمة الدرجة الأولى لما اكتفت بالقول ان الطالبة افيد عنها انها شركة لا توجد بالعنوان دون ان تامر كتابة الضبط بتوجيه استدعاء عن طريق البريد المضمون مع اشعار بالتوصل طبقا للفصل 39 المذكور فانها تكون بذلك قد خرقت الفصل المحتج به وعرضت قرارها للنقض وان خرق الحكم الابتدائي للقانون المذكور اضر بالطاعنة ضررا محققا متجسدا في حرمانه من درجة من درجتي التقاضي ، واحتياطيا بخصوص واجبات المساهمات الشهرية ، فان المستأنفة تعيب على الامر الابتدائي مجانبته للصواب حينما قضى بفسخ العقدة بعد تحقق الشرط الفاسخ لكن خلافا لما ذهب اليه الامر الابتدائي فان الطاعنة كانت تفي بجميع التزاماتها التعاقدية ولا ادل على ذلك هي المبالغ التي توصلت بها وهي كالتالي أداؤها مبلغ 6.000,00 درهم بتاريخ 23/4/2019 وادائها مبلغ 3.000,00 درهم بتاريخ 30/4/2019 وادائها مبلغ 2.800,00 درهم بتاريخ 24/6/2019 ومبلغ 5.000,00 درهم بتاريخ 16/7/2019 ومبلغ 6.000,00 درهم بتاريخ 27/9/2019 ومبلغ 3.000,00 درهم بتاريخ 19/12/2019 وانه برجوع المحكمة الى كشف الحساب المدلى به من قبل المطلوب ضدها خلال المرحلة الابتدائية يتبين بانه يتضمن الإشارة الى أقساط يناير وفبراير ومارس 2019 كأقساط حالة غير مؤداة أي ما مجموعه 7.704,00 درهم غير انه بالرجوع المحكمة الى الاداءات المذكورة أعلاه سوف يلاحظ جليا بان المطلوب ضدها توصلت بما مجموعه 25.800,00 درهم ابتداء من 23/4/2019 الى 19/12/2019 مما يدل على ان الطالبة قبل توجيه رسالة التسوية الودية من طرف نائب المطلوب ضدها والمؤرخة ب 23/4/2019 لم تكن مدينة باي مبالغ ناتجة عن أقساط كراء حالة غير غيرمؤداة خاصة وان كشف الحساب لا يشير الى مبلغ 7.704,00 درهم بتاريخ 23/4/2019 وان الطالبة أدت مبلغ 9.000,00 درهم ما بين فترة 23/4/2019 و30/4/2019 وانه يستنتج ان التوقف عن الأداء المزعوم غير ثابت والمطالبة بمعاينة فسخ عقد يجب ان يكون مؤسس على توقف عن الأداء .

لذلك تلتمس أساسا التصريح بارتكاز الاستئناف على أساس والحكم بإلغاء الامر الابتدائي والحكم من جديد بإرجاع الملف للمحكمة المصدرة له واحتياطيا الحكم بعدم قبول الطلب واحتياطيا جدا الامر بإجراء خبرة حسابية بين الأطراف .

وادلت بنسخة من الامر وصور التحويلات البنكية .

وبجلسة 3/2/2020 ادلى نائب المستأنف عليها بمذكرة جوابية عرض من خلالها انه خلافا لما ذهبت اليه المستأنفة فان الامر المستأنف لم يخرق مقتضيات الفصول 37 و38 و39 من ق م وانه برجوع المحكمة الى الامر المستأنف سيلاحظ بانه صدر عن السيد نائب رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء بصفته قاضيا للمستعجلات وان القضاء الاستعجالي غير ملزم باتباع المسطرة المنصوص عليها في الفصول 37 و38 و39 من ق م و اذا كانت هناك حالة الاستعجال القسوى وفق ما تنص عليه المادة 151 من ق م وانه يتضح للمحكمة بان الدفع المتار غير مبني على أي أساس قانوني سليم مما ينبغي معه التصريح برده ومن جهة أخرى فان منازعة المستأنفة في الأداء تبقى منازعة غير جدية وانه لا يخفى على انظار المحكمة على ان العقد شريعة المتعاقدين عملا بمقتضيات الفصل 230 من ق ل ع وان مقتضيات الفصل 231 قد اوجبت على كل متعهد بتنفيذ تعهده بحسن النية وهو غير ملزم بما صرح به فحسب بل هو ملزم كذلك بكل ملحقات الالتزام التي يقرها القانون وان القانون حدد شكليات لانقضاء الالتزام بمقتضى المادة 320 من ق ل ع وان الاتفاق حدد أجالا معينة لأداء الأقساط المتفق على أداؤها بين المستأنف عليها والمستأنفة وانه برجوع المحكمة الى كشف الحساب المدلى به ابتدائيا سيلاحظ بان المستأنفة لم تؤد أقساط شهور يناير وفبراير ومارس 2019 وان المستأنفة لم تدل بما يفيد أداء الأقساط المتعلقة بالشهور المضمنة بكشف الحساب وانه يتضح بذلك بان المنازعة في المديونية هي منازعة غير جدية لكون الاخلال ببند العقد الذي يجمع المستأنف عليها بالمستأنفة ثابت في النازلة .

لذلك تلتمس التصريح برد الاستئناف وتأييد الامر المستأنف .

وبنفس الجلسة ادلى نائب المستأنفة بمذكرة مرفقة بوثائق تدلي من خلالها بوصولات الأداء وهي كالتالي : أداؤها مبلغ 6.000,00 درهم بتاريخ 23/4/2019 ، و مبلغ 3.000,00 درهم بتاريخ 30/4/2019 و مبلغ 2.800,00 درهم بتاريخ 24/6/2019 ومبلغ 5.000,00 درهم بتاريخ 16/7/2019 ومبلغ 6.000,00 درهم بتاريخ 27/9/2019 ومبلغ 3.000,00 درهم بتاريخ 19/12/2019 ، ملتتمستا ضمها للملف والحكم وفق مقالها الاستئنافي .

وبجلسة 17/2/2020 ادلى نائب المستشارف عليها بمذكرة تعقيب جاء فيها انه بالرجوع الى الأداءات الواقعة من طرف المستشارفة سيتبين بانها جاءت بالتواريخ التالية 32/4/2019، 30/4/2019، 24/6/2019، 16/7/2019، 27/9/2019، 19/12/2019 وان الاداءات المحتج بها جاءت بعد التاريخ المضمن في كشف الحساب المدلى به رفقة وثائق الملف وهو 11/4/2019 كما ان بعضها جاء بعد تاريخ رفع الدعوى وصدور الامر المستشارف واكثر من ذلك فان الاداءات المتمسك بها تفيد قطعا بان هناك اخلاص ببنود عقد القرض بالإضافة الى ذلك فان المستشارفة لم تدل بما يفيد أداء جميع المبالغ المتخلدة في ذمتها علما بان الامر المستشارف قضى بفسخ العقد بقوة القانون والامر باسترجاع السيارة وان المبالغ التي لازالت عالقة بذمة المستشارف عليها محصورة في مبلغ 114.814,68 درهم كما هو ثابت من خلال اصل كشف الحساب الموقوف في 5/2/2020 وان تمادي المستشارفة وعدم أدائها أقساط القرض المتخلدة في ذمة ثابت من خلال كشف الحساب المدلى به فيه .

لذلك تلتزم الحكم وفق ما جاء في مذكرتها السابقة .

وادلت بكشف الحساب .

وبجلسة 2/3/2020 ادلى نائب المستشارفة بمذكرة جوابية جاء فيها ان المستشارف عليها تتفادى الجواب على دفع المستشارفة بخصوص خرق الامر الابتدائي لمبدأ التقاضي على درجتين نظرا لبطان إجراءات التبليغ وانه باطلاع المحكمة على شهادة التبليغ التي اعتمدها الامر المطعون فيه للبت في النازلة يتبين انها جاءت مخالفة للقانون وان مقتضيات الفصول 37 و38 و39 من ق م م تعتبر قواعد جوهرية امرة يؤدي الاخلال ببعضها او بها الى بطلان أي تبليغ لم يحترم تلك الإجراءات والشكليات ، ومن جهة ثانية فان الامر الابتدائي لما بت في النازلة بدون استدعاء المستشارفة يكون قد خرق مبدأ التواجية وهو ما نتج عنه خرق مبدأ التقاضي على درجتين ، واضر بمصالح المستشارفة وان المستشارف عليها تحاشت كل هذه الدفعات للتمسك بعدم التزام المستشارفة بالأداء مع العلم ان المستشارف عليها بمجرد صدور الامر المستشارف عمدت الى استرجاع الناقل دون اشعار المستشارفة بذلك ، وانه بخصوص ما اثارته المستشارف عليها في مذكرتها الأخيرة بخصوص كون الاداءات جاءت لاحقة عن تاريخ رفع الدعوى وصدور الامر المستشارف ، وان المستشارف عليها تتقاضى بسوء نية مخالفة بذلك مقتضيات الفصل 5 من ق م م ، وان المستشارفة في الوقت التي كانت تؤدي التزاماتها بتاريخ 23/4/2019 و30/4/2019 تقدمت المستشارف عليها بالمقال الافتتاحي بتاريخ 15/5/2019 واستصدرت الامر المطعون فيه بتاريخ 4/6/2019 ورغم ذلك استمرت المستشارفة في الأداء مع ان لا علم لها بتاتا بصدور الامر بناء على الخروقات التي شابست استدعاءها .

لذلك تلتزم رد جميع دفعات المستشارف عليها والحكم وفق مقالها الاستثنائي .

وبناء على ادراج الملف اخيرا بجلسة 2/3/2020 حضرها نائب المستشارفة وادلى بمذكرة تعقيب وحضر نائب المستشارف عليها وحاز نسخة منها وتقرر حجز الملف للمداولة لجلسة 9/3/2020.

محكمة الاستئناف

حيث استندت المستشارفة في استئنافها على مجموعة من الأسباب من بينها السبب المنصب على كون انه وقبل توجيه رسالة التسوية الودية فإن ذمتها كانت خالية من أي مبلغ تجاه المستشارف عليها.

وحيث ان المحكمة وبإطلاعها على رسالة التسوية الودية الموجهة الى المستشارفة وبغض النظر عن كون المستشارف عليها لم تدل بمال توجيه تلك الرسالة ، يتبين بأن الرسالة مؤرخة في 23/4/2019 وتتضمن منح اجل ثمانية ايام للأداء، وبالرجوع الى الوصلين المؤرخين في 23/4/2019 و30/4/2019 يتبين بأن المستشارفة ادت للمستأنف عليها مبلغ 9000,00 درهم داخل اجل الثمانية ايام الوارد بالرسالة والتي تتضمن المطالبة بمبلغ 7704,00 درهم كمبلغ متخلد بالذمة ، وبالتالي فإن المستشارفة وحسب بنود العقد تكون غير متماثلة وبالتالي فإن الدعوى تبقى سابقة لأوانها مما يستدعي اعتبار الاستئناف والغاء الامر المستشارف والحكم من جديد بعدم قبول الطلب وتحميل المستشارف عليها الصائر.

لهذه الأسباب

تصرح وهي تبت انتهائيا ،علنيا وحضوريا.

في الشكل:

في الموضوع : باعتباره والغاء الأمر المستأنف و الحكم من جديد بعدم قبول الطلب و تحميل المستأنف عليها الصائر .